PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Ahram Al Massai**
DATE:	**26-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**230,000**
TITLE :	**Drug Industry Chamber reveals a number of new measures designed to minimize price gap between Egyptian and foreign medications**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Ahmed El Mahdy**

«صناعة الدواء» إجراءات جديدة لتقليل الفجوة السعرية بين الدواء الأجنبى

محيى حافظ: القطاع يحتاج إلي مليار دولار استثمارات لسد 93 % من احتياجات السوق.. وال 20 % جاءت فى مصلحة الصيدلى

كشفت غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات عن خطوات سوف يتم العمل عليها بين الغرفة ووزارة الصحة للحفاظ على مستقبل الدواء المصرى من خلال القضاء على الفجوة السعرية بين الدواء المصرى والأجنبى بما يضمن استمرار إنتاج الدواء المحلى وخفض الفارق السعرى بين الأجنبى والمصري.

وقال الدكتور محيى حافظ عضو مجلس إدارة الغرفة لـ«الأهرام المسائي»، إن هناك أدوية أجنبية سواء مستوردة أو مصنعة من قبل الشركات الأجنبية العاملة فى مصر ترتفع أسعارها عن المثيل المحلى بقيمة كبيرة وهو ما يعد ظلما للصناعة المحلية ويتطلب القضاء عليه خلال المرحلة المقبلة لمواصلة المصانع المحلية إنتاج تلك الأدوية.

وتابع» ان نسبة الـ20 % تصب فى مصلحة الصيدلى فقط وليست وسيلة إنقاذ القطاع إنما هى بمثابة وضع جهاز الأوكسجين لمريض يحتاج إلى استكمال خطوات من شأنها تجعله يتعافى فى المرحلة المقبلة، فهناك دواء أجنبى يبلغ سعره 205 جنيهات، مثيله المحلى بلغ سعره بعد الزيادة الحالية 7 جنيهات بما يستدعى سرعة استكمال إجراءات إنقاذ القطاع، فلا مانع من خفض قيمة سعر المستورد مقابل رفع سعر بعض الأنواع الأخرى لدى المصانع الأجنبية».

أضاف:»وسط رفع قيمة سعر المنتج المحلى لسعر عادل يضمن بقاءه فى السوق وتوفيره للمريض المصري، وخفض قيمة الأجنبى لا تعنى خسارته فجميع المصانع المحلية والأجنبية العاملة فى السوق المحلية تستورد المادة الخام نفسها لكن بأسعار مختلفة تزيد سعرها للمصانع الأجنبية عن السعر للمصانع المحلية».

وأشار إلى أن تحريك سعر الدواء يعد عاملا إيجابيا لإدراك الحكومة قيمة الأزمة التى يعيشها القطاع منذ 20عاما بما يجعل تلك الخطوة بمثابة كسر حاجز الخوف وجذب استثمارات فى المرحلة المقبلة فى قطاعات الإنتاج الحيوي، وتصنيع المادة الخام،لافتا إلى أنه يأمل فى أن تقوم المصانع المحلية البالغ عددها 154 مصنعا فى سد 93% من احتياجات السوق فى المرحلة المقبلة مقابل 83% حاليا.

وأوضح أن القطاع يحتاج إلى استثمارات جديدة بقيمة تتراوح بين 500 مليون ومليار دولار ليتمكن من الوصول إلى تغطية النسبة الكبيرة من الأدوية فى السوق المحلية، لافتا إلى أن نسبة الزيادة لا تعد مؤثرة فى الجانب التصديرى باستثناء 8 شركات لديها حصيلة تصديرية كبيرة فسوف تكون لها مردود إيجابى على الإجمالي.

واستطرد قائلا : ان زيادة الحركة التصديرية تتطلب عددا من الإجراءات أهمها حصول المصانع على شهادة مواصفات عالمية لتتمكن جميع المصانع من التصدير، فهناك 3 مصانع حاصلة على تلك الشهادة بخلاف 10 مصانع فى الطريق للحصول عليها من إجمالى المصانع كلها.

أحمد المهدى